

# القراءات القرآنية: رؤية لغوية معاصرة

أ.د. محمد مختار عمر \*

أثناء اشتغالي بجمع القراءات القرآنية وتصنيفها من أجل لإخراج معجم لها ، تكشفت أمامي جوانب جديدة للموضوع ، وبدت لي بعض ملاحظات رأيت من الخير أن أقدم أهمها للقارئ لعلها يجد فيها ما يفيد .

وسأصوب الضوء في هذا المقال على جوانب ثلاثة هي :

- ١ - شروط قبول القراءة عند اللغوي :
- ٢ - اختلاف نظرة اللغوي إلى القراءة باختلاف الغرض من الاستشهاد بها ؟
- ٣ - الأهمية التي يعطيها اللغوي للقراءات القرآنية ، وهل هناك ما يمكن أن تكشف عنه القراءات اللغوية ؟

وأبدأ بتوضيح موقف اللغويين من القراءات القرآنية وشروط قبولهم لها ، لأن هناك خلطاً كثيراً وقع في هذه القضية . وأحب بادئ ذي بدء أن أميز بين منهجين مختلفين وموقفين متباينين من القراءات القرآنية :

أولهما : موقف القراء وعلماء الأصول :

والآخر : موقف اللغويين والنحاة :

الفريق الأول حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبد وتقرب إلى الله ، وشرطا لصحة الصلاة ، ومصدراً للتشريع .

أما الفريق الثاني فقد حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة ، وشاهداً لا يصبح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية .

---

\* أستاذ بقسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

الفريق الأول — حين غلب المقياس الديني — وضع لقبول القراءة شروطاً ثلاثة هي :

١ — موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

٢ — موافقة العربية ولو بوجه .

٣ — صحة سندها واتصال روايتها ( انظر النشر لابن الجزرى ١ - ٩ ) :

أما الفريق الثانى — وهو الذى يهمنى — فقد وضع لصحة القراءة شرطاً واحداً هو صحة الرواية عن القارئ العدل حتى لو كان فرداً ، وسواء رويت القراءة بطريق التواتر أو الآحاد ، وسواء كانت سبعة أو عشرية أو شاذة . بل إن ابن جنى فى كتابه « المحتسب » كان حريصاً على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعة ، وذلك فى قوله : « إنه نازع بالثقة إلى قراءة ، مخفوف بالرواية من أمامه وورائه . ولعله أو كثيراً منه مساو فى الفصاحة للمجتمع عليه » . وإذا كان اللغويون لم يشترطوا النقل المتواتر فى أى نص لغوى فلماذا يشترطونه فى القراءة القرآنية . وإذا كانوا قد صرحوا بقبول نقل الواحد إذا كان الناقل عدلاً رجلاً كان أو امرأة ، حرّاً كان أو عبداً ( الاقتراح للسيوطى ص ٨٦ ) فلماذا يوضع قيد على قبول القراءة دون غيرها ؟ بل أكثر من هذا يصرح السيوطى بأن العدالة وإن كانت شرطاً فى الراوى فهى ليست شرطاً فى العربى الذى يحتج بقوله .

و إلى جانب عدم اشتراط اللغوى للتواتر لم يشترط اتصال السند ورفعها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . واللغويون بهذا يتعاملون مع القراءة على أنها نص عربى رواه أو قرأ به من يوثق فى عربيته على فرض التشكك فى نسبة القراءة إلى الرسول . وبهذا يدخل فى باب الاحتجاج اللغوى كثير مما عدّه القراء من باب التفسير أو الشرح اللغوى .

أما شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية فلا يتقيد به اللغوى كذلك . بل هو يرى فى هذا الشرط حداً من فائدة تعدد القراءات وإضاعة للحكمة من تشريعه . يقول ابن الجزرى فى النشر ( ١ - ٢٢ ) :

« فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها . : حيث أتاه جبريل فقال له إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف ، فقال صلى الله عليه وسلم أسأل الله معافاته ومعونته إن أمتى لا تطيق ذلك ، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف » .

ويقول : « إن النبى صلى الله عليه وسلم بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها عربياً وعجمياً ، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتى ،

ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر ، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج لا سيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتاباً : فلو كانوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا استطاع ، وما عسى أن يتكلف المتكاف وتأبى الطباع .

ثم ينقل ابن الجزرى عن ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مشكل القرآن » قوله :

« فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقرئ كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم : فالهذلى يقرأ ( عتي حين ) يريد ( حتى ) . : والقرش لا يهمز ، والآخر يقرأ ( قيل لهم وغيض الماء ) بالإشمام : : وهذا يقرأ ( عليهم وفيهم ) . : والآخر يقر ( عليهم ومنهم ) بالصلة : : إلى غير ذلك . ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه ، وعظمت الحنة فيه ، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة . فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً فى اللغات ومتصرفاً فى الحركات كتيسيره عليهم فى الدين . »

إن العادات النطقية والقدرة على التلفظ ببعض الأصوات دون بعض إنما ترتبط بالجانب الصوتى لا الكتابى . وإلا فأى صعوبة نطقية تتحقق فى أن يقرأ القارئ الكلمة كما قرئت : « فتيبنوا » أو « فثبتوا » ؟ وأى صعوبة فى أن ينطق كلمة « عباد » فى قوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » كما قرأها ابن كثير وابن عامر ونافع وغيرهم : « عند الرحمن » ، أو كما قرأها أبى وسعيد بن جبير : « عبد الرحمن » ، (بفتح العين وسكون الباء) أو كما قرأها ابن عباس : « عباد الرحمن » ؟ (بضم العين وتشديد الباء) وهل تظهر الحكمة من تعدد القراءات فى مثل قوله تعالى : « وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه » ، حيناً قرئت « منه » تارة : « منه » (بكسر الميم وتشديد النون والنصب) وتارة : « منه » (بفتح الميم وضم النون المشددة والإضافة) ، وتارة : منه (بكسر الميم وتشديد النون والرفع) ؟ .

فإذا كان مثل هذه القراءات يدخل فى باب المقبول مع غياب حكمة التخفيف فيها ، فلماذا نستبعد قراءات أخرى تبدو حكمة التخفيف واضحة منها لمجرد دخولها فى رسم المصحف والأمثلة كثيرة على القراءات التى تدخل فى باب العادة الكلامية أو الخاصة اللهجية — مما يقبله اللغوى دون تردد — ويستبعده القارئ لمخالفته رسم المصحف ، مثل :

١ — ( وما هو على الغيب « بضنين » ) ، التى قرئت : « بظنين » . وكلنا يلاحظ التداخل بين صوتى الضاد والظاء حتى فى لغة المعاصرين . ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين الضاد والظاء .

٢ — قوله تعالى : ( وإذا السماء « كشطت » ) ، وقوله ( فأما اليتيم فلا « تقهر » )  
فقد قرأهما ابن مسعود على خلاف سائر القراء حين أبدل الكاف قافاً في الأولى فصارت :  
« كشطت » ، وأبدل القاف كافاً في الثانية فصارت « تكهر » . والصلة الصوتية بين القاف  
والكاف أوضح من أن تحتاج إلى تعليق ، ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين القاف  
والكاف .

٣ — قراءة ابن مسعود : « عتي حين » في : « حتى حين » ، وهي خاصة لهجية  
معروفة منقولة عن هذيل :

٤ — ومثل هذا يقال عن قراءة : « إنا أنطيناك الكوثر » بدلا من : « أعطيناك  
الكوثر » ، وقد قرأ بها كل من الحسن وطلحة وابن محيصن وأم سلمة .

بل إنني أرى أن شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية قد فتح باباً دخل منه  
بعض القراء واللغويين الذين غلبوا جانب الرسم على جانب الرواية ، فسمحوا بالقراءة  
بما يوافق الرسم دون التحقق من صحة الرواية . وهذا باب خطير دخل منه كثير من  
الطاعنين في القراءات حين ردوا كثيراً مما روى منها إلى الاجتهاد في النطق بما هو مرسوم .  
ولهذا كان حمزة بن حسن الأصفهاني في كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف » حريصاً  
على أن يوضح أن احتمال الهجاء لا يكفي بل لابد أن يقرأ بهما لتصيرا قراءتين . أما إذا احتتمل  
الهجاء لفظين ولم يقرأ بهما فلا تصيران قراءتين . وضرب الأصفهاني أمثلة لقراءات  
وافقت رسم المصحف ولم تصح الرواية فيها فعدت من التصحيف منها القراءات المنسوبة إلى  
حماد الراوية ، قال الأصفهاني : « وكان حماد الراوية يقرأ القرآن دون رواية فكان يقع  
في التصحيف » ، ومما صحفه ؛ « بل الذين كفروا في غرة ( بكسر الغين ) وشقاق » ،  
بدلا من « في عزة وشقاق » ، وكذلك : « لكل امرئ منهم يومئذ شأن يعنيه » ، بدلا من  
« شأن يغنيه » . . وغير ذلك .

وروى الأصفهاني حكايات طريفة حول تصحيفات بعضهم مثل :

( أ ) كان أحد رجال المتوكل يقرأ في المصحف اجتهداً ، فكان يقع في التصحيف حتى  
بلغ قوله تعالى : « وبشر المخبتين » فقرأها : « وبشر المخنثين » ( بنون مشددة مفتوحة )  
فأمر به فسحب على وجهه :

( ب ) كان عبد الله بن أحمد بن حنبل يقرأ سورة العلق فقرأها : « اقرأ باسم ربك  
الذي خلق » — بالبناء للمجهول — فقال له أحد الموجودين : أبوك ضرب بالسياط على أن  
يقول : كلام الله مخلوق ، وقد جعلت خالق الأشياء مخلوقاً .

(ج) كان انوليد بن عبد الملك يقرأ : « ياليتها ( بناء مضمومة ) كانت القاضية » فسمعها عمر ابن عبد العزيز فقال : « ياليتها كانت بك » .

أما شرط « موافقة العربية ولو بوجه » فلا يرى اللغوى ضرورة له ؛ لأنه أمر متحقق لا محالة حين يتحقق شرط الرواية ، ولهذا يقول ابن الجزرى : « وقولنا فى الضابط : ( ولو بوجه ) نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً ، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح . . . » ( ١ - ١٠ ) . وحين أراد ابن الجزرى أن يمثل لما نقله الثقة ولا وجه له فى العربية لم يجد ما يمثل به إلا ما كان من قبيل السهو والخطأ ، ومع ذلك عقب بقوله : وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد » ( ١ / ١٦ ) .

ومن الغريب أن نجد من بين المشتغلين بالقراءات من المعاصرين من يحاول إسقاط ماعدا القراءات السبع من الكتب ، ويرفض إثباتها أو الإشارة إليها لأى غرض من الأغراض . فأقصى ما يمكن أن يقوله قائل : إنه لا تصح الصلاة بغير المتواتر ؛ لأنه ليس بقرآن . ولكن إذا لم يكن قرآناً ، أليس من وجهة النظر اللغوية البحتة كلاماً عربياً فصيحاً ؟ وإذا كان يحظر التعبد به أو قراءته فى الصلاة ، أليس هنالك مجالات أخرى لروايته والاستشهاد به ؟ يقول القسطلانى ( لطائف الإشارات ص ٧٣ ) : « إن من قرأ بالشواذ غير معتقد أنها قرآن ولا يؤهم أحداً ذلك ، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها ، أو الأحكام الأدبية فلا كلام فى جواز قراءتها » . وهذا ينبغى أن تدخل القراءات بجميع درجاتها ومستوياتها فى الدرس الأدبى واللغوى دون حرج .

فإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية وهى نظرة اللغوى إلى القراءة ، وجدنا هذه النظرة تختلف باختلاف الغاية من الاستشهاد بها . فإن كانت الغاية إثبات وجود اللفظ فى اللغة ، أو ضبط نطقه ، أو ذكر معناه ، أو غير ذلك من النتائج الجزئية التى لا تعم حكماً ، ولا تبنى قاعدة — إذا كانت الغاية كذلك فلا يهم كثرة النماذج اللغوية الموافقة لهذه القراءة أو قلها ، كما لا يهم أن تكون القراءة هى النموذج الوحيد المنقول إلينا . وقد قبل اللغويون روايات الآحاد بالنسبة لجميع الشواهد اللغوية فى مثل هذه الحالة .

أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد وضع قاعدة ، أو استنباط حكم ، أو تقنين نخط فإن اللغوى حينئذ يضع القراءة إلى جانب غيرها من النصوص ، ويوازن بينها ، ويبنى القاعدة على الكثير الشائع ، سواء كان مقروءاً به ، أو غير مقروء ، وسواء كانت القراءة

متواترة أو غير متواترة : والقراءة حينئذ لا تتميز بوضع خاص ، ولا تنفرد بنظرة معينة بالنسبة لسائر المصادر اللغوية . وكيف تتميز والنص القرآني نفسه لم يعط أى ميزة فى مجال التتبعيد على غيره من النصوص ؟

ألم يتوقف اللغويون عند بعض الآيات القرآنية فحفظوها ولم يقيسوا عليها لأنها لم تأت طبقاً للنموذج الشائع فى لغة العرب ؟

أينا يسمح بأن يقيس المتعلم على الآية القرآنية « (إن بنون مشددة) هذان لساحران » فيرفع الطرفين بعد « إن » ؟ ( الآية ؟ ٦٣ طه ) وهى قراءة نافع وابن عامر وحزمة وعاصم والكسائى من القراء السبعة . ومثل هذا يقال عن قراءة معظم السبعة « بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » ( النساء ١٦٢ ) .

فالقراءة إذن فى مجال التقنين والتتبعيد لا تعزل عن بقية المصادر اللغوية وهى القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف والشعر الجاهلى والإسلامى ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب . . . وهى توضع مع غيرها فى سلة واحدة ويصنف الجميع ويحلل ثم توضع القاعدة على ما تثبت كثرتة ويتضح شيوعه واطراده ، لأنه هو الذى يمثل اللغة المشتركة أو القاعدة التى يجب محاكاتها والالتزام بها .

ومعنى هذا أن معيار اللغوى ومنهجه يختلف عن معيار القارئ ومنهجه ، وأن أى محاولة لفرض منهج القراء على اللغويين سيعنى فرض منهج علم على علم آخر ، كما سيظهر اللغوى بمظهر المضطرب أو المتناقض فى أقواله وأفعاله :

وعلى هذا فحين يقول اللغويون عن القراءات :

١ - « والقراء لم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز فى كلام الرب بل إن قراءتهم مردودة إلى الرواية » ( رسالة الملائكة ص ١٨٨ ) .

٢ - « الرواية تصابها إلى رسول الله ، والله تعالى يقول : ( وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ) وهذا حكم عام فى المعانى والألفاظ » ( المحتسب لابن جنى ) .

٣ - « والسلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال لإحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعاً عن النبى صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك » ( إعراب القرآن للنحاس ) -

فليس معنى هذا أنهم لابد أن يعتقدوا عليها بصورة مطلقة ، وأن يخالفوا أمثلتهم الكثيرة

ليبينوا على ما كان منها قليلا . كما أنه ليس معنى رفضهم التتبعيد على بعض القراءات أنهم يرفضون قبول القراءات ككل .

وبهذا يمكننا أن نفهم وجهة نظر اللغويين القدماء الذين استبعدوا من مجال الاستشهاد قراءات سبعية مثل :

١ - قراءة ابن عامر : وكذلك زين (بضم الزاي) لكثير من المشركين قتل (بضم اللام) أولادهم (بفتح الدال) شركائهم « بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمنعول .

٢ - قراءة حمزة : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » بالجر على عطف الظاهر على الضمير المتصل دون إعادة حرف الجر . وقد وضع أبو على الفارسي ذلك قائلا : « وهذا ضعيف فى القياس وقليل فى الاستعمال . وما كان كذلك فترك الأخذ به أسن » .

٣ - قراءة نافع : « وجعلنا لكم فيها معاش » بإبدال ياء منفعة همزة فى الجمع وهى ليست زائدة . وقد قال المازنى تعليقا على هذه القراءة : « أصل أخذ هذه القراءة عن نافع . ولم يكن يدرى ما العربية » . وقال الزجاج : « ولا أعلم لها وجها إلا التشبيه بصحيفة وصحائف . ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة » .

وفى نفس الرقت قبلوا فى الاستشهاد قراءات غير سبعية مثل :

- ( أ ) قراءة الحسن : اهبطوا مصر ( بمنع مصر من الصرف ) .
- ( ب ) قراءة الحسن : ولا خوف (بفتحة واحدة) عليهم ولا هم يحزنون .
- ( ح ) قراءة الأعشى : وإن منها لما يهبط ( بضم الباء ) من خشية الله (١) .

فالنوع الأول وإن حقق شروط القراءة لم يحقق شروط اللغويين . والنوع الثانى وإن لم يحقق شروط القراء فقد حقق شروط اللغويين .

ومع هذا فنحن لا نقر بعض اللغويين على إساءتهم التعبير فى وصف القراءة من مثل قول المبرد عن إحدى القراءات : « هى لحن لا يجوز فى كلام ولا شعر » (قراءة أبى عمرو :

---

(١) ما استشهد به اللغويون من الشاذ « إنها ترمى بشرد كالقصر » على أن القصر أصول الأعناق ، و « إذ تلقونه بألسنتكم » من الولق وهو الاستمرار فى الكذب ، و « فقبصت قبضة من أثر الرسول » على أن القبض الأخذ بأطراف الأصابع ، و « دابة من الأرض تكلمهم » على أن الكلم الجرح .

إلى بارئكم) بسكون الهمزة ، وقوله عن قراءة أخرى : « لو صليت خلف إمام يقرأ :  
الذى تسألون به والأرحام لأخذت نعلي ومضيت » . ومن مثل قول الزمخشري : « وأما  
قراءة ابن عامر ( قتل أولادهم شركائهم ) فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر  
لكان سمجاً مردوداً . فكيف به في الكلام المنشور ؟ فكيف به في القرآن ؟ . والذي  
حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوبه بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد  
والشركاء لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب ( الكشف ١ - ٢٥٣ ) .

وقد كان الأدب في مجال الحكم على القراءة يقتضى التحفظ في إطلاق الأحكام ،  
والدقة في اختيار الكلمات . وكان يكفي اللغوى القول بمخالفتها للأصول العامة ، أو  
بموافقتها لإحدى اللهجات ، أو نحو ذلك . كما كان يرفع عنه الحرج أن يستعمل عبارات  
مثل قول الطبري : « وأعجب القراءتين إلى كذا » ، وقول الفراء : « وإنه لأحب الوجهين  
إلى » ، وقوله : « ولست أشبه ذلك » ، ونحوه .

بقيت النقطة الأخيرة المتعلقة بأهمية القراءات اللغوية ، وألخص القول فيها فيما يأتي :

لا يعيب عن البال أن القراءات القرآنية تعد كنزاً لغوياً وأدبياً لم يكتشف بعد ، وأنها  
بما أثارته من حوار وجدل قد أخصبت التفكير اللغوى العربى ، وشحذت الهمم والعقول  
لمناقشتها وتحليلها والحكم عليها .

وهى بالإضافة إلى هذا وذلك يمكن أن تزود اللغوى — فى فهمه وتحليله للغة العربية  
الفصحى ولهجاتها — بمعين لا ينضب وزاد لا ينفد . وأستطيع أن أضرب عشرات الأمثلة  
للأهمية اللغوية للقراءات وإن كان المجال لا يسمح بذلك . ولهذا فسأقتصر على بعض الأمثلة  
التي بدت لى أكثر أهمية من غيرها :

أولاً : لا ينكر أحد أن القراءات القرآنية وطرق التلاوة للنص القرآنى تعد المثل الحى  
الوحيد لكيفية نطق الفصحى قديماً وحديثاً . وكثيراً ما نحتاج عند وصف صوت من  
الأصوات أو ظاهرة صوتية معينة إلى الاستهداء بنطق المجيدين من قراء القرآن . أما باقى  
المصادر اللغوية فقد وردتنا مكتوبة لا منطوقة ، وكثيراً ما أوقعت طريقة الكتابة العربية  
العربية فى التصحيف والتحريف :

ثانياً : أن بعض القراءات قد يوضح المراد من الآية ويلقى الضوء على معناها :  
ومن ذلك قوله تعالى فى سورة المائدة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » : وقد جاءت  
قراءة ابن مسعود لتحديد اليد التي يبدأ بقطعها وهى « فاقطعوا أيماهما » . ومنه قوله تعالى فى  
نفس السورة : « فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم



أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » وقد قرأ أي وابن مسعود وغيرهما : فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، فدللت القراءة على شرط التتابع : كما أن اختلاف القراءة قد يؤدي إلى اختلاف الحكم الفقهي . ومن ذلك قوله تعالى : « يأياها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » فقراءة حفص المثبتة في نص المصحف بنصب « أرجلكم » عطفاً على الوجوه والأيدي . وبذلك تكون الأرجل داخلة في الأعضاء المغسولة . أما قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وغيرهم فكانت بكسر « أرجلكم » بالعطف على الرءوس ، فتكون الأرجل داخلة في المسح مع الرأس . وقد قال الفقهاء إن القرآن قد نزل بالمسح على الرأس والرجل أولاً ، ثم عادت السنة إلى الغسل .

**ثالثاً :** كثير من القراءات يكمل بعضه بعضاً أو ينسر بعضه بعضاً . فكما أن القرآن ينسر بعضه بعضاً فكذلك القراءات يفسر بعضها بعضاً ويفسر بعضها بعض القرآن ، وأضرب على ذلك الأمثلة القليلة الآتية :

( أ ) يقول تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » .

فقد اختلف المفسرون في معنى الآية ، فمنهم من قال : إن الذي يعلم تأويله : الله والراسخون في العلم ، وبذلك عطفوا الراسخون في العلم على لفظ الجلالة . ومنهم من قال : إن الذي يعلم تأويله هو الله فقط ، ثم استأنف قائلًا : والراسخون في العلم يقولون آمنا به .

والرأي الثاني أرجح وأوضح ، ولهذا جاءت قراءة أبي وابن عباس : « وما يعلم تأويله إلا الله . ويقول الراسخون في العلم : » - جاءت قراءتهم قاطعة بأن المراد هو المعنى الثاني لا الأول .

( ب ) يقول تعالى متحدثاً عن فئة من اليهود : « ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا . لياً بالسنتهم وطعنا في الدين » فكانوا يسكتون على « راعنا » لتوهم أنهم يريدون « الرعاية » مع أن قصدهم « الرعونة » . ولذا جاءت قراءة الحسن وابن محيصن كاشفة نية اليهود حينما نونت كلمة « راعنا » : وهذا واضح من قول بقية الآية : « لياً بالسنتهم وطعناً في الدين » .

( ح ) قال تعالى : « وما كان لنبي أن يغفل » ( بفتح الياء على البناء للمعلوم ) وهذا للقراءة : « وما كان لنبي أن يغفل » ( بالبناء للمجهول ) . فعني الأولى : أن يخون أصحابه بأخذ شيء من الغنائم خفية . ومعنى الثانية : أن يخون بالبناء ( للمجهول ) . وقد جاء في الأثر أن أحد المنافقين قال يوم بدر حين فقدت قطيفة حمراء من الغنيمة : خاننا محمد وغلنا ، فأكذبه الله عز وجل . ولاشك أن القراءتين يكمل بعضهما بعضاً .

( د ) ومثال أخير من سورة يوسف في قوله تعالى : « قالوا يا أبانا إن ابنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا » . وحيث لم يكن الأخ سارقاً حقيقة ، وإنما كان متهماً بالسرقة ، جاءت القراءة التالية لتدل على هذا المعنى ، وهى : « قالوا يا أبانا إن ابنك سرق ( بضم السين وتشديد الراء )

رابعاً : تشتمل القراءات على شواهد لغوية سكنت المعاجم عن إثباتها . ويحضرنى من هذا النوع الآن قوله تعالى : « وما قدروا الله حق قدره » . ولكن الشائع بيننا الآن وبخاصة فى مراسلاتنا ومكاتباتنا استخدام كلمة ( التقدير ) بمعنى التعظيم والاحترام . وقد جاءت القراءة القرآنية بالتشديد مصححة لهذا الاستعمال ، جاء فى الكشف : « وقرئ بالتشديد على معنى : وما عظموه كنه تعظيمه » . ولم يرد هذا الاستعمال فى المعاجم .

خامساً : يمكن اتخاذ القراءات القرآنية مرتكزاً لتحقيق التيسير ودليلاً لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن ، والتي يتحرج المتشددون عن استعمالها ، وأضرب على ذلك الأمثلة الآتية :

( أ ) يكثر فى الاستعمال الحديث ضبط الفعل « توفى » مبنياً للمعلوم فى مثل قولهم : « توفى فلان » إذا مات . وعلى الرغم من أن الاستعمال الفصحى هو « توفى » بالبناء للمجهول ، فقد جاءت القراءة القرآنية مصححة النطق بالحديث ، وذلك فى قوله تعالى : « ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر » ، فقد قرأ الأعشى وغيره : « ومنكم من يتوفى » — بالبناء للمعلوم . قال النحاس فى إعراب القرآن وأبو حيان فى البحر المحيط : أى يستوفى أجله .

( ب ) نحن نقول الآن : « أمسية جميلة » ، « أمسية ثقافية » . ويتشدد بعض المحدثين فيضع شدة على الياء لتكون « أمسية » . ولكننا نجد فى بعض القراءات ما يصحح هذا النطق على أساس من التخفيف ، ومن ذلك .

« قوله تعالى : « تلك أمانيتهم » الذى قرأه أبو جعفر والحسن : أمانيتهم . ( بالتخفيف )  
« قوله تعالى : « ليس بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب » الذى قرأه أبو جعفر والحسن :  
ليس بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب . ( بالتخفيف )

« قوله تعالى : « إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته » الذى قرأه أبو جعفر كذلك :  
في أمنيته ( بالتخفيف)؛

فهل بعد هذا نتخرج من أن نقول : أمسية وأمنية وأضحية وأغنية ونحوها ؟

( ح ) يشيع في الاستعمال الحديث استعمال « كلا » مع المثني المؤنث المجازى التأنيث  
فنقول كلا الدولتين ، وكلا الصحفيتين . . ونحو ذلك . وقد جاءت القراءة القرآنية لتصحيح  
هذا الاستعمال وذلك في قوله تعالى : « كلنا الجنة آتت أكلها » ، فقد قرأها ابن مسعود :  
كلا الجنة آتت أكلها . قال في البحر : أتى بصيغة التذكير لأن تأنيث الجنتين مجازى .

( د ) ونحن نستعمل الآن الفعل هرع وهرع مبنيًا للمعلوم ، فنقول : هرعت سيارات  
الإسعاف . هرع رجال الشرطة . . والمذكور في المعاجم وفي كتب الصرف ملازمة  
الفعل للبناء للمجهول . ولكن من القراء من قرأ في قوله تعالى :

وجاءه قومه يهرعون إليه . . . وجاءه قومه يهرعون إليه ( بالبناء للمعلوم ) ، كما  
ذكر أبو حيان في البحر المحيط .

( هـ ) تذكر كتب النحو أن من مواضع وجوب الكسر لهمزة « إن » وقوعها مفعولا  
للقول . ولكن كثيراً من المتحدثين يفتحونها . وقد كنت حيناً من الدهر أفكر في وسيلة  
لتصحيح ذلك حتى انتهيت إلى تخرجه على تقدير حرف الجر ، وحذف حرف الجر  
قياسي مع « أن » . وظللت متردداً في إعلان هذا الرأي حتى وقعت على القراءات القرآنية الآتية :  
« إذ قالت الملائكة يا مريم أن الله يبشرك بكلمة منه .

« ولئن قلت أنكم مبعوثون من بعد الموت . قال في البحر لأن « قلت » في معنى  
« ذكرت » .

( و ) يمثل باب العدد مشكلة كبيرة للمتعلم العربي ، فتارة يخالف وتارة يطابق ،  
وغير ذلك . وتزداد المشكلة بالنسبة للعدد من ثلاثة إلى عشرة لأن تمييزه جمع ، ولا بد من  
رد الجمع إلى المفرد للحكم بتذكير التمييز أو تأنيثه . ومعنى هذا أن من يريد أن يقول  
٣ اختبارات أو ٣ دول لا بد أن يقوم بثلاث خطوات ليضع العدد في صورته الصحيحة :  
رد الجمع إلى المفرد ، الحكم عليه بالتذكير أو التأنيث ، مخالفة العدد للمعدود : ألا يحل  
المشكلة أن ننصح المتعلم بأن يقدم المعدود ويؤخر العدد وحينئذ تجوز له المطابقة لأنه نعت ،  
وتجوز المخالفة لأنه عدد ؟

وقد جاء المخرج في قوله تعالى : وكنتم أزواجا ثلاثة ، فقد قرئ كذلك : وكنتم  
أزواجا ثلاثاً . كما ذكر ابن خالويه في مختصر البديع .

سادساً : من الممكن ضم القراءات القرآنية إلى النص المصحفي وإعادة الدراسة لبعض الأبواب الصرفية المعقدة أو التي تتسم بالاضطراب والفوضى ، وذلك في محاولة للخروج بقاعدة عامة تزيل الاضطراب ، أو تنبئ رأى قد يكون مرجوحاً لكنه يزيل حرجاً ويصحح خطأ .

وأضرب مثالين لتوضيح ما أقول :

( أ ) تشكل عين الفعل الثلاثي المجرد عبئاً كبيراً على كاهل المتحدثين وتتوزع أبواب هذا الفعل بين الكسر والفتح والضم في كل من الماضي والمضارع دون ضابط صارم . وأكثر الأبواب شيوعاً في اللغة العربية ما كان بفتح الماضي مع ضم مضارعه أو كسره ( طبقاً لقاعدة المخالفة ) . ولكن المتحدث يقف حائراً - إن لم يرجع إلى المعجم - في كثير من الأحيان هل مخالفة حركة الماضي في المضارع تكون إلى الكسر أو الضم ؟ .

ولعلنا نجد في أمثلة القراءات القرآنية ما يسمح لنا بفتح باب الاختيار في حركة المخالفة فنكسر أو نضم حسب ما شاع على ألسنة المثقفين وقبله العرف اللغوي الحديث . وقد وردت الأفعال الآتية - وغيرها كثير - بالكسر والضم :

ثم لننصفنه في اليم نفساً :

فكنتم على أعقابكم تنكصون :

ويوم يحشرهم وما يعبدون من دون الله :

ويوم يحشر أعداء الله إلى النار : ( على قراءة البناء للمعلوم ) :

لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً :

فلما أراد أن يبطش بالذى هو عدو لهما :

عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة :

ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون .

فن نكت فلنما ينكت على نفسه .

فسيقولون بل تمسدونا :

ولا تلمزوا أنفسكم :

سنفرغ لكم أيها الثقلان .

(ب) قل من المتحدثين من يلاحظ فتح ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة إذا كان الفعل منتهياً بألف مثل : أنتم تسعون إلى ما فيه مصلحة عامة — أنت تسعين إلى ما فيه خير الوطن . والشائع بيننا الآن ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء طردداً للباب على وتيرة واحدة وتأثراً بما يحدث مع الأفعال المنتهية بواو أو ياء .

ألا نستأنس بما ورد في بعض القراءات القرآنية فترفع الحرج عن نفوس المتحدثين ونحيز ما أجازوه هم بالفعل لأنفسهم ؟

لقد قرأ الحسن : فقل تعالوا (بضم اللام) ندع أبناءنا وأبناءكم (٦١ آل عمران) .

كما قرأ : وإذا قيل لهم تعالوا (بضم اللام) إلى ما أنزل الله (٦١ النساء) .

وقرأ كثير من القراء : لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا (بضم العين) فيه (٢٦ فصلت) .

سابعاً : بعض القراءات يعد من باب التفسير اللغوي لبعض الألفاظ مما يكون له الأفضلية على غيره من التفسيرات ، أو يلقى ضوءاً على المعنى المراد من اللفظ ، ومن ذلك :

\* إني أراي أعصر خمراً — قرأها ابن مسعود : أعصر عنباً .

\* تكاد السموات يتفطرن منه — قرأها ابن مسعود : يتصدعن منه .

\* إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم — قرأها أبي وهب وعائشة وغيرهم : حطب جهنم .

\* حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها — قرأها أبي وابن عباس : حتى تستأذنوا .

\* كالعن المنفوش — قرأها ابن مسعود : كالصوف المنفوش .

ثامناً : تسجل القراءات كثيراً من اللهجات العربية التي جاءت وفقاً لها . ولهذا فهي مجال خصب لمن يريد دراسة اللهجات العربية القديمة والحديثة . ويمكننا تلمس كثير من صور النطق الحديث في هذه القراءات مثل :

( أ ) نطق وزن فعول بكسر فائه كما في :

إنك أنت علام الغيوب .

لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم .

وليضربن بخمرهن على جيوبهن .

وفجرنا فيها من العيون .

( ب ) نطق كلمة أربعين بكسر الباء ، كما في قوله تعالى : وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة .

( ح ) نطق كلمة « شجرة » بإبدال الجيم ياء ، كما في قوله تعالى : ولا تقربا هذه الشجرة ، التي قرئت : الشيرة .

( د ) نطق كلمات الثلث والربيع والسدس والثمان . . وغيرها من الكسور بسكون الحرف الثاني كما في النطق الحديث .

( هـ ) نطق كلمة « الجهاز » بكسر الجيم ، كما قرئ في قوله تعالى : فلما جهزهم بجهازهم .

( و ) نطق كلمة « الجمعة » بسكون الميم كما قرئ في قوله تعالى : « من يوم الجمعة » .

تاسعاً : تحوى القراءات القرآنية كثيراً من أحكام الإلقاء والتلاوة كالوقوف على التاء المربوطة ، وحذف الحركة أو تسهيلها ، وأحكام الوقف والإمالة والإدغام والإبدال والمد والتقصير والتفخيم والترقيق وغيرها .

وأخيراً نقول إن كثيراً من القراءات قد يضع علامات استفهام أمام بعض الأحكام والقواعد النحوية السائدة التي تتعلق بباب الممنوع من الصرف وبحذف ألف ما الاستفهامية عند سبقها بحرف جر ، وبدلالة بعض صيغ الجموع وأنواعها على التثنية أو الكثرة ، وبحذف المتقوص الممنوع من الصرف بفتحة مقدرة ، وبهمز عين مفاعل إذا كانت ياء أو واواً ، وغير ذلك .